

رسالة استجابة من حكومة العراق إلى منظمة العفو الدولية في 2 أبريل 2023

تنشر منظمة العفو الدولية الرسالة التالية التي وردت من حكومة العراق في 2 أبريل/نيسان 2023 رداً على الرسالة المفتوحة (رقم الوثيقة: MDE 14/6433/2023) التي أرسلتها المنظمة إلى رئيس الوزراء السوداني في 23 مارس/آذار 2023 بعنوان "رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس وزراء العراق محمد شياع السوداني: أنهوا عهد الإفلات من العقاب".

تتبع الرسالة الأصلية في اللغة العربية ترجمة غير رسمية في اللغة الإنجليزية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
مكتب مستشار رئيس مجلس الوزراء
لحقوق الانسان

منظمة العفو الدولية

الموضوع / رسالة الى الحكومة العراقية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

اشارة الى رسالتكم المفتوحة الى الحكومة العراقية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥ بعنوان (ينبغي على الحكومة أن تقرن الأقوال المتعلقة بحقوق الإنسان بأفعال مُجدية) وفي الآتي أهم النقاط التي تضمنتها رسالتكم والرد بصددنا ووفقاً لما يلي :

١. ان الحكومة العراقية وضعت من أولويات عملها في منهاجها الوزاري (المحور / ثامن عشر) هو تنفيذ بنود قضايا حقوق الإنسان وان تتكفل الحكومة الحريات العامة مع تأهيل سبل الالتزام بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها العراق.

٢. الحق في التعبير عن الرأي: بالنسبة لإجراءات وزارة الداخلية فيما يخص مراقبة (المحتوى الهابط) على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن موضوع المتابعة القانونية لأصحاب المحتوى السلبي هو أمر شرعته السلطة القضائية في العراق ووقع على عاتق المؤسسة التنفيذية الشروع بالإجراءات القانونية، لذلك بعد تفاقم هذا المحتوى وتأثيره الواضح على السلم الأهلي والمجتمعي والتجاوز السافر على الأعراف والتقاليد العراقية والمنظومة الأخلاقية، فضلاً عن الاعتداءات السافرة على الطفولة البريئة نظراً لاستغلال البعض للأطفال وإظهارهم بأشع الصور أو الإساءات الممنهجة للمرأة العراقية ومحاولة ترويح صورة مغايرة عن واقعها، باعتبارها إنسانة مضحية ومحترمة على مختلف الصعد، إضافة إلى ما يحاول البعض إظهاره من إثارة للفتن والترويج للطائفية أو ما شابه. لم تكن هذه المتابعة تكميم للأفواه أو مصادرة للأراء أو للحد من حرية التعبير لأنه وفي ضل هذه العشوائية في إنتاج المحتويات السلبية لم يتجاوز عدد الذين طبق عليهم القانون أكثر من (سنة أشخاص فقط) بعقوبة الحبس لمائة يوم فقط.

علماً إن العراق يفتخر بأنه من الدول المتقدمة في مجال حرية الرأي وهذا الأمر تشهد به المنظمات الدولية المعنية بحرية التعبير فلا يوجد في العراق أي معتقل رأي وان أهم منجزات سقوط النظام السابق هي الحرية للشعب العراقي ولا يمكن التفريط بهذا الحق المكتسب تحت أي ظرف، فضلاً عن ماتقدم فقد أرسلت الحكومة العراقية مسودة مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي الى مجلس النواب العراقي وانتظار تشريعه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
مكتب مستشار رئيس مجلس الوزراء
لحقوق الانسان

٣. إعطاء الأولوية للعدالة والحقيقة والتعويض: بالنسبة للجان تقصي الحقائق في تظاهرات (٢٠١٩) لجنة الامر الديواني (٢٩٣)، وجه السيد رئيس مجلس الوزراء في (تشرين الثاني/ ٢٠٢٢) بتفعيل عمل اللجنة والتواصل مع ممثلين عن المتظاهرين، وقد بينت اللجنة انها قامت بالآتي:

- أ- تدقيق اكثر من (٢١٥) قضية حصلت عليها من محكمة التحقيق المركزية في الرصافة والإطلاع على أكثر من (٥٣٧٥) وثيقة رسمية تتضمن تقارير طبية واستمارات تشريح المجني عليهم وتقارير خبراء الأدلة الجنائية، ومازالت اللجنة مستمرة في تدقيق الوثائق والمستندات الواردة اليها من محاكم الاستئناف في (بغداد - ذي قار - كربلاء المقدسة - النجف الاشرف - البصرة - واسط - المثنى - بابل - الديوانية - ميسان).
- ب- بلغ مجموع عدد الجرحى والشهداء حسب احصائيات وزارة الصحة في المحافظات التي شهدت تظاهرات عام (٢٠١٩)، (٥٠٤) شهيد و (٦٦٨٢) جريح، وتم تسليم ذوي الشهداء مبلغ (١٠.٠٠٠) عشرة ملايين دينار عراقي ومازالت التحقيقات جارية للتأكد من بقية الاسماء والاعداد المعلنة في وسائل الاعلام .
- ت- حصلت اللجنة على قضايا حقيقية من محاكم الاستئناف في المحافظات التي شهدت تظاهرات تتضمن أكثر على (٥١٠٣٢) وثيقة.
- ث- التواصل مع مجموعة من المختصين بالشؤون الامنية والاقتصادية والسياسية وحقوق الانسان، فضلاً عن عدد من الشخصيات في مجلس النواب والناشطين المدنيين لغرض استضافتهم وتقديم تقرير مفصل بخصوص الاحداث والاسباب الجوهرية التي ادت الى استمرارها.
- ج- استضافة عدد من الضباط في وزارتي الداخلية والدفاع واستمعت الى شرح مفصل حول الاحداث الماضية والمواجهات بين المتظاهرين والقوات الامنية.
- ح- تدوين اقوال المدعين بالحق الشخصي من ذوي الشهداء وبيوابع (١٠٩) شهيد، كما دونت اقوال العشرات من المصابين اثناء الاحداث، اضافة الى عدد آخر من الشهود الذين كانوا متواجدين في ساحات التظاهر، ومازالت اللجنة مستمرة بتدوين اقوال ذوي العلاقة.

٤. التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي: ان قانون العنف الأسري مازال لدى مجلس النواب العراقي منذ عام (٢٠١٩) ولم يتم تشريعه لحد الآن، ونحن متابعين للإجراءات.

٥. النازحون: ركز المنهاج الوزاري للحكومة العراقية في المحور (ثالثاً) على الإسراع في اعمار المناطق المحررة وإعادة النازحين عن طريق تهيئة الظروف الملائمة في مناطقهم والتركيز على اطلاق مشاريع اعمار للمناطق ذات الخصوصية في كل من سنجار ومنطقة سهل نينوى، وتم توزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
مكتب مستشار رئيس مجلس الوزراء
لحقوق الانسان

مهام اللجنة العليا لإغاثة النازحين ، وتقديم جميع التسهيلات لعودة النازحين عن طريق توزيع منحة العودة والسللة الغذائية من قبل وزارة الهجرة والمهجرين وإصدار المستمسكات الثبوتية من قبل وزارة الداخلية وشمول ممن هم تحت خط الفقر بالرعاية الاجتماعية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مع تقديم الرعاية الصحية والتعليم وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية. وبالنسبة للنازحين العائدين من مخيم الهول السوري فيتم تقديم جميع الخدمات المشار إليها سابقا من الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وإصدار المستمسكات الثبوتية ومنحة العودة والعمل على حل النزاعات العشائرية في مناطقهم لفرض اعادتهم الى مناطقهم بصورة آمنة وطوعية .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .

زيدان خلف العطواني
مستشار رئيس مجلس الوزراء
لحقوق الإنسان
٢٠٢٣/٣/٤

The Republic of Iraq
Office of the Prime Minister
Office of the Prime Minister's Advisor on Human Rights

Amnesty International

Subject / Letter to the Iraqi government

May God's mercy, peace and blessings be upon you,

In reference to your open letter to the Iraqi government dated 15/03/2023 under the title "Government must match rhetoric on human rights with meaningful action", what follows are the key points in your letter along with responses:

1. The Iraqi government has set among its priority work areas in its ministerial programme (axis 18), the implementation of provisions related to human rights issues, as well as guaranteeing public freedoms while adapting the means to comply with international conventions ratified by Iraq.

2. The right to expression of opinion: As for the Ministry of Interior's procedures regarding the monitoring of indecent content on social media, please note that taking legal action against creators of negative content has been legitimized by the judicial authority in Iraq. It is the responsibility of the executive institution to initiate legal procedures against such people, following the exacerbation of this content, its obvious impact on civil and societal peace, and its blatant transgression of Iraqi customs, traditions and morals, in addition to blatant attacks on innocent childhood given the exploitation of some children and their portrayal in the ugliest of images. This content has also systematically wronged Iraqi women and attempted to promote an image of them that is different from reality, noting that Iraqi women have made sacrifices and are respected on all levels. This is not to mention the content aimed at stirring up strife and promoting sectarianism or similar issues. Legal action was not intended to muzzle voices, silence opinions, or restrict freedom of expression, because despite the randomness with which this negative content is being produced, the law was only applied to six people with a prison sentence of one hundred days only.

Notably, Iraq takes pride in being one of the countries that are advanced in the field of freedom of opinion, and this is attested to by international organizations concerned with freedom of expression. There are no prisoners of conscience in Iraq, and freedom of the Iraqi people is chief among the achievements of the fall of the former regime. This acquired right shall not be forfeited under any circumstances. The Iraqi government has also sent a draft law on freedom of expression of opinion, assembly and peaceful demonstration to the Iraqi parliament and is awaiting its enactment.

3. Prioritizing truth, justice and reparation: With regard to the Fact-Finding Committee in the 2019 demonstrations, the Committee by Executive Order 293, the Prime Minister ordered in November 2022 the activation of the work of the committee and outreach to representatives from the demonstrators. The committee indicated that it had taken the following measures:

Looked into more than 215 cases obtained from the Rusafa Central Investigative Court and reviewed more than 5,375 official documents that included medical reports, victim autopsy forms and reports of forensic experts, and the committee continues to examine documents received from courts of appeal in Baghdad - Dhi Qar - Holy Karbala - An-Najaf al-Ashraf - Basra - Wasit - Muthanna - Babil - Al-Diwaniyah - Maysan.

The total number of wounded and martyrs, according to the statistics of the Ministry of Health in the governorates that witnessed demonstrations in 2019, amounted to 504 martyrs and 6,682 wounded, and an amount of ten million Iraqi dinars was given to the families of martyrs. Investigations are still underway to confirm the rest of the names and numbers announced in the media.

Received investigative cases from the courts of appeal in the provinces that witnessed demonstrations, and these included more than 51,032 documents.

Reached out to a group of experts in security, economic, political and human rights affairs, as well as a number of MPs and civil activists for the purpose of hosting them and submitting a detailed report about the events and the fundamental reasons that led to their continuation.

Hosted a number of officers in the Ministries of Interior and Defense and listened to a detailed explanation about the past events and the confrontations between demonstrators and the security forces.

Recorded the statements of plaintiffs in a personal capacity from the families of 109 martyrs. It also recorded the statements of dozens of individuals who were injured during the events, in addition to statements of a number of other

witnesses who were present in the demonstration squares, and the committee is still recording the statements of people concerned.

4. Addressing gender-based violence: The domestic violence law has been in the Iraqi parliament since 2019 and has not been legislated yet, and we are following up on the required procedures.

5. Displaced persons: The Iraqi government's ministerial programme focused in Axis 3 on accelerating the reconstruction of the liberated areas and returning the displaced by creating an appropriate environment in their areas and focusing on launching reconstruction projects for areas of special circumstance in Sinjar and the Nineveh Plain region. The tasks of the Higher Committee for Displaced Relief and Support were distributed, and the displaced were offered all that facilitates their return to their areas, as the Ministry of Migration and Displacement offered return grants and food baskets while the Ministry of the Interior issued them identity documents. For its part, the Ministry of Labour and Social Affairs offered social care to those below the poverty line. Health care and education were also provided in cooperation with all stakeholders.

As for the displaced returning from the Syrian al-Hol camp, they also benefited from all the above mentioned services, including health care, education, social services, identity documents issuance and return grants, and work is underway to resolve clan conflicts in their areas for the purpose of returning them to their areas safely and voluntarily.

For your kind review... with appreciation.

Zidane Khalaf Al-Atwani

Prime Minister's Advisor on Human Rights

02/04/2023